الوصف كاللبن مثلا يخالفه في اللون والطعم فان كان
لونه وطعمه غالبا فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وكذا
ماء البطيخ ونحوه يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا
ينبغي ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به او يماء
استعمال لقربة او رفع حدث الماء يصير مستعملا عند
ابي حنيفة وابي يوسف بكل من القربة وازالة الحدث
واذا توضأ المحدث وضوءا غير منوي يصير مستعملا
ولو توضأ غير المحدث وضوءا منويا يصير مستعملا
ايضا وعند محمد بالثاني فقط وان كان الماء المستعمل
طاهرا في الصحيح احترازا عما روي الحسن عن ابي حنيفة
انه نجس نجاسة غليظة وعما قال ابو يوسف رواية
عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة وقد روى محمد عن
ابي حنيفة انه طاهر غير طهور وعليه الفتوى للاطلاق
وهو جلد غير مدبوغ يطهر بالدباغ وهو ينع النتن
والفساد وان كان نشيما او تريبا الا اهانة خنزير
والآدمي قدم الخنزير لكونه المقام للاهانة اما الاول
فلنجاسة عينه واما الثاني فلكرامته وما اجلد يطهر
برأي بالدباغ يطهر بالذكوة لانها تعمل عمل الدباغ في
ازالة الرطوبات النجسة قال في الهداية والوقاية وما
يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكوة اقول فيه تسامح
لان الطاهر انما يطهر الثاني راجع الحما وهو فاسد
لاقتضاء المستدرك قوله الآتي وكذلك يطهر لحمه وان
ارجع الى الجلد لزم التفكيك في حق العبارة ما ذكرنا
بخلاف ولحمه في الصحيح كذا في الكافي نقلا عن الاسرار
وان كان في الهداية خلافه فقد ذكر في الخلاصة عن ابي يوسف
انه لو خنزيرا ذبح طهر جلده بالدباغ شعر الميتة وعظمها
وعصبها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه ودم

قوله فان كان لونه وصفته الخ لقائل ان يقول لفظ الوصف ان كان
مشتركا بين الوصف والجوهر الغليظ فهو في كلا الوصفين والمفهوم من
الزيلعي ومن الكفاية والبناية كما في العلامة على ان احد
الوصفين اي وصف قوله وكذا ماء البطيخ مثل اللبن
للعلامة في وصف واحد قوله او ما اشتمل على ما
يجوز بها اشتمل القربة اي لو ثوب سوداء في الزعفران
كوصف وغير الحدث او صح غيره كغسل اليد للاكل او من
الاكل بنية السنة حاشيه حمدونه

قوله الآتي وكذا نحو الفتاوى والكرخي والنهاية الاولى
التعميم قوله طهر الخ بدبغ اذ تحقق الدباغة والا كالجلد بالشمس
لما قيد بالدباغ والذكوة قوله لكونه المقام للاهانة ازالة
مقام عدم الطهارة وعدم الطهارة مقام للاهانة فيشمل
والخنزير لو بالاستهانة بقدم الكلب مقام فيشمل ما يتوهم
كونه المقام للاهانة لا بما في قوله لما الآتي من ذكر الهداية
حمدونه

التمساح طاهر اما السبعة الاولى فلانه من الحيوان للاكل منها
واما الاخير فلانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبقى
اذا جف كذا شعر الخنزير عند محمد للضرورة في استعماله
فانه يتنجس الماء بوقوعه فيه وعند ابي يوسف نجس
فينجس الماء والكلب نجس العين خرج به خمس الائمة
في مبسوطه قال في معراج الدراية الصحيح من المذهب
عندنا ان عين الكلب نجس اشار اليه محمد في الكتاب
وقيل لان بعض مشايخنا يقولون عينه ليس
بنجس ويستدلون بطهارة جلده بالدباغ وقال
في التجريد الكلب نجس العين عندهما خلافا لابي حنيفة
وقيل جلده نجس وشعره طاهر في فتاوى ابي الليث
الكلب اذا دخل الماء ثم خرج وانتفض فاصاب ثوب
انسان افسده ولو اصابه ماء مطر وبالي المسئلة
بحالها لم يفسده لان الماء في الاول اصاب جلده وجلده
نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر وناجسه
المسك طاهرة الا ان يكون رطبا ولغير المذبوحة
حتى لو كانت رطبة لكنها للمذبوحة فهي طاهرة ولو
كانت لغير المذبوحة لكنها يابسة فهي ايضا طاهرة و
والمسك طاهر حلال كذا في الخانية وزاد قوله حلال
اذ لا يلزم من الطهارة الحل كما في الثوب وبول ما يوكل
نجس وقال محمد طاهر ولا يتشرب اصله للتداوي
وللغيره وقال ابو يوسف يجوز للتداوي وقال محمد
يجوز مطلقا فصل يطهر دون عشر في عشر قيد به لانها
لو كانت عشرا في عشر لا ينجس الماء ما لم يتغير لون الماء
او طعمه او اثره ذكره قاضيخان وغيره وهو مبتدأ خبره
قوله الآتي يخرج وفم فيها نجس وان عمي جرة حمام
وعصفور وتقاطر بول لرؤوس الابرة حتى لو كان اكبر

قوله وفي فتاوى البقالي الخ فرض من عند انفسهم اثبات
طهارة الشعر وحينئذ فالجلد قوله ولو اصابه ماء المطر
لانه الذي عهد من موضعه الآخر المطهر اذا اصاب جلده ونفع
والا لا وهذا هو الذي ذكره خوي كما في الخلاصة حيث قال في
الكلب اذا خرج من الماء وانتفض فاصاب ثوب انسان
فيما يرى كان ذلك بمنزلة المطر لا يفسد الا اذا اصاب جلده
وفي ظاهر الرواية الكلب ولم يفصل انتهى وبما علمت بين كلامي
يعلم ان الفتوى وعدم طهارته الا ان يحمل الاطلاق على
التقييد كما في الاصول مع ان ترجيح المطهر على المغلظ
في مثل هذا الموضع فالاولى ان يحمل التفصيل بين
اصابة الماء الى الجلد وعدمها مطلقا ما اظهر او تيزد
كما في بعض النسخ وا حمدونه

Copyright © King Saud University